منهج ابن الفخّار في شرحه على كتاب (الجُمل) للزجّاجيّ

ملك إبراهيم الأحمد
جامعة البعث – سورية

مقدّمة:

نَالَ كتاب الجُمل من الذيوع والانتشار ما ناله "كتاب" سيبويه – وإن كان "الكتاب" وصاحبه له الفضل والسبق – ويدلُّ على ذلك كثرة شروحه وشارحيه، ومن هذه الشروح: شرح ابن خروف (ت 609هـ)، وشرح ابن الفخار (ت 756هـ)، شرح ابن هشام الأنصاريّ (ت 761هـ)، يقول اليافعيُّ: "وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتابه – أي الجُمل – مئة وعشرين شرحاً".[1]

أمّا صاحب الجُمل فهو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ، وهو لقب لحقه من ملازمة أستاذه الزجّاج (ت 311هـ).[2]

وُلِد الزجّاجيّ في مدينة الصيمرة،[3] وتوفي في دمشق سنة (337 أو 339هـ).[4]

كان الزجّاجيّ صاحب ثقافة واسعة، فاتّسمت مؤلَّفاته بالكثرة حتَّى عُرِف بصاحب التصانيف،[5] وكان من أهمّ هذه التصانيف كتاب الجُمل.

أَلَّفَ الزجّاجيّ كتاب الجُمل بمكَّة، وكان يطوف حول البيت سبع مرات كلّما أنهى قسماً منه،

---

[1] مِرْآةُ الجنان 249/2.

[2] البُلغة في تراجم أئمة اللغة: 59، وبُغْيَةُ الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة 77/2.

[3] هي كلمة أعجميّة، بلدة بين ديار الجبل وخوزستان، وهي للقاصد من همذان إلى بغداد عن يساره. انظر: معجم البلدان 118/3.

[4] طَبَقَاتُ النحويّين واللّغويّين، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 302/3.

[5] شَذَرَاتُ الذهب في أخبار من ذَهَب 357/2.

ويدعو اللّه أن يُنتفع به؛ لذلك كان من الكتب المباركة.

قال صاحب كشف الظنون فيه: "وهو كتابٌ نافعٌ مفيدٌ لولا طوله بكثرة الأمثلة".[1]

وقال اليافعيُّ: "ولعمري إنّ كتابين قد عَظُم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة أمثلتهما وهما: جمل الزجّاجيّ، والكافي في الفرائض للصروفي".[2]

لقد أكثر الزجّاجيّ من الأمثلة ؛ لأنّه اتّبع أسلوباً تعليمياً يعتمد على ترسيخ القاعدة في ذهن المتعلّم، فهو لم يكن في كتابه ميّالاً إلى النهج المنطقيّ الذي اتّبعه أستاذه ابن السرّاج (ت 316هـ) من حيث الحرص على الحدّ،[3] فوجد النحاة في كتاب الجُمل منهلاً علميّاً يستطيعون من خلاله رسم أبعاد جديدة لعلم النحو، بعد أن أثقل كتاب سيبويه كاهل من أراد قراءَته أو شرحه، فالمبرّد كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه "الكتاب": "هل ركبت البحر؟"؛[4] وذلك لما في الكتاب من تكثيفٍ يصعب على المبتدئ إدراكه.

إنَّ سهولةَ كتاب الجُمل وكثرة أمثلته كانت هي السبب في انتشاره وذيوع صيته، إلى جانب أنَّ اتِّسامه بالاختصار كان سبباً لكثرة الشروح التي أُلِّفت عليه، وربَّما وجد بعض الشارحين أنَّ الاختصار من عيوب الكتاب، لكن لا نستطيع أن نلوم الزجّاجيّ على ذلك فهذا ديدنه في معظم كتبه التي وصلت إلينا، "ومن المعلوم أنَّ من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب".[5]

وإذا كان التكثيف الذي اتّسم به كتاب سيبويه وراء تأليف الشروح حوله، فإنَّ كتاب الجُمل – على الرغم من أنّ أسلوبه كان سهلاً، وعبارته موجزة، وأمثلته كثيرة – لم يخلُ من عبارةٍ تحتاج إلى توضيح، ولفظٍ يحتاج إلى شرح، وبيتٍ يحتاج إلى نسبة، يقول ابن أبي الربيع (ت 688هـ)

---

[1] كَشْفُ الظنون عن أسماء الكتب والفنون 603/1.

[2] مِرْآةُ الجنان 249/2.

[3] الزجّاجيّ حياته وآثاره ومذهبه النحويّ من خلال كتابه (الإيضاح)، 55.

[4] أخبار النحويّين البصريّين، 39.

[5] شَرْحُ المفصل 2/1.

وهو أحد شُرّاح الجُمل:

"ولم أمرّ بلفظ مطلق إلّا قيّدته، ولا ناقص إلّا كمّلته، ولا مُغلَق إلّا شرحته، ولا شاهد إلّا أوضحته، ولا بيت إلّا نسبته".[1]

هذا إلى جانب أنّ تهاون الزجّاجيّ في بعض موادّ كتابه – وربّما يكون ذلك لأنّه وضعه لصغار الطلبة – دفع بعض الشرّاح إلى التنبيه على مواضع الخلل، ومواطن التناقض، يقول ابن السِيْد البَطليوسيّ (ت 521هـ) وهو أيضاً من شرّاح الجُمل: "غير أنّه مع تركه سبيل الإطالة والإكثار قد أفرط في الإيجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه[2]... وأصّل أصولاً لاتصحّ مع الاعتبار، واختار في أشياء ما ليس بالمختار".[3]

وفي هذا البحث سيكون الحديث عن دور ابن الفخّار في شرح كتاب (الجُمل)، وتوضيح المنهج الذي اتّبعه لتوضيح عبارات الزجّاجيّ.

أوّلاً: حياة ابن الفخّار:

اسمه ونسبه:

صاحب هذا الشرح هو محمّد بن عليّ بن أحمد بن مُحمّد بن هُذيل الخولانيّ البيريّ، ويُكنّى بأبي عبد الله.[4]

مولده ونشأته:

لم تذكر المصادر شيئاً عن أسرته، ولا عن نشأته الأولى، ولكن يكفي أنَّ لسان الدين بن

---

[1] البَسِيْطُ في شرح جمل الزجّاجي 156/1.

[2] أي لم يبالِ أصاب أم أخطأ، القاموس المحيط، (ع هـ ن) .

[3] إصلاحُ الخلل الواقع في الجمل، 19.

[4] غاية النهاية في طبقات القُرّاء 200/2-201.

الخطيب – وهو ممّن لازمه مدّة – قال في حقّه: «سيبويه العصر».[1]

شيوخه وتلاميذه:

تَلْمَذ ابن الفخّار عند عددٍ من العلماء منهم:

– القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقيّ (ت 715هـ)، غلبت عليه العربيّة والقراءات.

– أبو عبد الله محمّد بن عليّ اللخميّ السبتيّ (ت 734هـ)، كان فقيهاً مُحدّثاً بارعاً بالعربيّة.

– أبو محمّد عبد المهيمن بن عبد الله الخصرميّ (ت 749هـ).[2]

– أمّا أشهر تلاميذ ابن الفخّار فهو: أبو عبد الله محمّد بن عبد الله السلمانيّ الشهير بلسان الدين بن الخطيب (ت 786 هـ) أخذ عن ابن الفخّار العربيّة والفقه والتفسير.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك مجموعة من العلماء اشتهروا بابن الفخّار وهم:

أبو بكر محمّد بن عبد الرحمن بن الفخّار الجُذاميّ المالقيّ الأَرْكشيّ (ت 723 هـ)[3]، وأبو الحسن شاكر محمّد بن الحسن بن الفخّار (586 هـ)[4].

وفاته:

توفيّ ابن الفخّار سنة أربع وخمسين وسبعمئة (754 هـ)[5].

ثانياً: العصر الذي أُلِّفَ فيه الشرح:

عاش ابن الفخّار في ظلّ مملكة بني الأحمر، في أواخر القرن السابع، وإلى عام أربعمئة وخمسين وسبعمئة، وهي أخصب مراحل الثقافة العربيّة في تلك الأصقاع؛ فقد شهدت ساستُهم

[1] الإحاطة في أخبار غرناطة 36/3.

[2] بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنُحاة 116/2.

[3] الإحاطة في أخبار غرناطة 91/3.

[4] الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة 164/4.

[5] الإحاطة في أخبار غرناطة 96/3.

عنايةً كبيرة بالعلم وأهله[1].

وهذا يعني أنَّ جوّاً من العلم كان يُخيّم على العصر الذي ألّف فيه ابن الفخّار شرحه بعيداً عن الحروب والانقسامات.

وكان ملوك هذه المملكة ممّن يشجّعون العلماء ، وبعضهم كان يقرض الشعر كالملك محمّد بن محمّد بن محمّد بن يوسف ثالث ملوك بني نصر[2].

ونشأ في ظلّ دولة بني ما عُرِف بالمدرسة النصريّة أو اليوسفيّة نسبةً إلى الآمر ببنائها وهو نصر يوسف بن إسماعيل الأوّل عام (750 هـ).

وقد درّس ابن الفخّار في هذه المدرسة، وظَهَرَ أثر مهنة التدريس في شرحه، حيث نجده يعرض المسألة ثمّ يفرّعها، وكأنّه يجيب عن أسئلة تلاميذ يلتفّون حوله ويناقشونه.

ثالثاً: أثر ثقافة الشارح في شرحه:

أ. أثر الثقافة الدينيّة:

1. الثقافة القرآنيّة:

استشهد ابن الفخّار بالقرآن الكريم وقراءاته ، وكان يهتمّ بتخريج القراءات الشاذّة ، من ذلك تخريجه لقراءة أبي السمّال[3] في قوله تعالى: ﴿إنّكم لذائقو العذاب الأليم﴾[4] بنصب العذاب.

وهذه القراءة شاذّة عند النحاة من جهة أنّه نصب العذاب بعد حذف النون من اسم الفاعل، واسم الفاعل لا ينصب إلاّ إذا جُرِّد من (أل)، وثبت فيه التنوين إن كان مفرداً، أو النون إن كان مُثنّى أو مجموعاً جمعاً سالماً، أمّا إذا لم يُثبت التنوين ولا النون فإنّه يتعيّن عندهم الإضافة إلى

---

[1] تاريخ التعليم في الأندلس 185.

[2] الإحاطة في أخبار غرناطة 545/1.

[3] هو قَعْنبُ بن أبي قَنْعَب العدويّ البصريّ، غاية النهاية في طبقات القرّاء 27/2.

[4] سورة الصافات، الآية 38.

ما بعده، هذا وجه شذوذ هذه القراءة.

وقد خَرّج ابن الفخّار هذه القراءة فقال: «وهذا قد يتّجه اتّجاهاً بعيداً (أي حذف النون) وهو أنَّ هذه النون فيها معنى التنوين، فلا يَبعد أن تُحذف لالتقاء الساكنين كما يُحذف التنوين لالتقائهما[1].

2. أثر الثقافة الحديثيّة:

أورد ابن الفخّار في شرحه سبعة عشر حديثاً، وهو – كأغلب النُحاة – يورد الأحاديث للتمثيل لا للاستشهاد بها على إثبات قاعدة نحويّة، من ذلك الحديث الذي أورده في (باب ما تتعدّى إليه الأفعال المتعديّة وغير المتعديّة): «وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن يُتَأَوَّلُ في الاسم الجامد تأويلٌ يخرجه إلى حكم الاسم المشتقّ كقول النبيّ ﷺ وقد سُئِلَ كيف يأتيكَ الوحي؟ فقال: «أحياناً يتمثّل لي المَلَك رجلاً».[2]

إذن هذا كان حظُّ ابن الفخّار من الاستشهاد بالحديث الشريف، حاله كحال النُحاة جميعهم من حيث موقفه من صحّة الاستشهاد بالحديث الشريف.

3. أثر الثقافة الفقهيّة:

كان أثر الثقافة الفقهيّة واضحاً في شرح ابن الفخّار ، يتجّلى ذلك في ذكره بعض المسائل النحويّة، وما ينبني عليها من مسائل فقهيّة، من ذلك قوله: «لو أنّ شهوداً شهدوا فقالوا: رأينا العدوّ قتل زيداً وأخاه، فقيل لهم: نُصّوا الشهادة على ترتيب الفعل، فقالوا: قتل العدوّ زيداً ثمّ أخاه، فالأخ على هذا وارث لزيد، وكذلك بالفاء، فإن قالوه بالواو كان ذلك مُجملاً، فإن ماتوا قبل ترتيب الموت وتوثيقه لم يرث أحد منهما أخاه ؛ لأنَّ الميراث لا يكون بالشكّ».[3]

---

[1] شرح جُمل الزجّاجي 454/2.

[2] شرح جُمل الزجّاجيّ 254/1.

[3] شرح جُمل الزجّاجيّ 162/1-163.

ب. أثر الثقافة المنطقيّة:

تجلّى تأثّر ابن الفخّار بعلم المنطق، من خلال إيراده التعليلات والبراهين الكثيرة في شرحه، وطرح المسألة من خلال الأسئلة والأجوبة من ذلك قوله: «فأمّا امتناعهم من عطف الظاهر على الضمير المخفوض إلاّ بشرط إعادة الخافض، فمن باب حمل الشيء على عكسه، فكما يلزم تكرار الخافض في قولك: مررتُ بزيد وبك، فكذلك في عكسها، وإنمّا كان كذلك ؛ لأنَّ الواو لا تقتضي ترتيباً، فالمتأخّر معها في حكم المتقدّم.

فإن قلتَ: يلزم على هذا التعليل الاقتصار بإعادة الخافض مع الواو، دون غيرها من حروف العطف، فما بالهم سَوَّوا بينها جميعها في هذا الحكم؟.

فالجواب: أنَّ الواو أصل حروف العطف، فلمّا لزم فيها الحكم المذكور لوجود سببه، حُمِلَ عليها سائر حروف العطف، ليجري الفرع على حكم الأصل».[1]

ج. أثر الثّقافة اللغويّة:

كان معجم الصِحاح للجوهريّ (ت 393هـ) من الكُتب التي نصّ ابن الفخّار على الأخذ منها – كما سيرد لاحقاً – وهذا المعجم حقيقٌ بأن يُغنيَ شرح ابن الفخّار إغناءً تامّاً بالمادّة اللغويّة.

ويدلّنا على أثر الثقافة اللغويّة شرحه لمفردات الأبيات، من ذلك قوله في شرح بيت الجُمل: «ثمّ أنشد:[2]

مثلُ القنافذِ هَدَّاجونَ قد بَلَغَتْ نجرانُ أو بلغتْ سوءاتهم هجرُ

شاهداً على ما قاله من القلب، وإعرابه: «مثلُ» مبنيّ على مبتدأ محذوف كأنّه قال: هم مثل القنافذ، والقنافذ: مضاف إليه، وهو جمع قُنفذ، بضمّ القاف وفتحها، والضمّ هو الأصل، «هَدّاجون»: خبر ثانٍ أو نعت له، أو مقطوع كالأوّل، ومعناه مشّاؤون، يُقال: هَدَج يهدِجُ: أسرع

[1] شرح جُمل الزجّاجّي 175/1.

[2] أي أبو القاسم.

وهَدَج الشيء يَهْدِجُ هدجاناً مشى بارتِهَاشٍ؛ لأنَّ في الارتهاش سرعة، وإنّما يهجوهم، لأنّهم يُسرعون المشيَ بالليل للسرقة والفجور؛ ولذلك شبّههم بالقنافذ لمشيها بالليل».[1]

د. أثر الثقافة الأدبيّة والتاريخيّة:

من اللافت للنظر في هذا الجانب أنَّ ابن الفخّار كان يعتني بإيراد الحوادث النادرة التي تتعلّق بالقضايا النحويّة، فهو لم يكن يهتمّ بإيراد الأبيات قبل أو بعد البيت الشاهد كما كان يفعل غيره من الشُرّاح؛ لأنّه لم يكن يهتمّ أساساً بالشعر – كما سأذكر لاحقاً– ومن ذلك قوله في بيت الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا بن مروانَ لم من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

وكان[2] – فيما يُذكَر– يَتَوَخَّى التقعيرَ كثيراً، ليُعْنِتَ بذلك ابن أبي إسحاق النحويّ؛ لأنَّ ابن أبي إسحاق كثيراً ما كان يعترض عليه شِعْرَه، ويروم تلحينَه، وحُكي أنّه لَقِيَهُ فسأله عن قوله في هذا البيت: علامَ رفعتَ «أو مُجَلَّفُ»، فقال الفرزدق: على ما يسُوءُكَ ويَنُوءُك».[3]

رابعاً: مصادر الشرح

كانت المصادر التي اعتمد عليها ابن الفخّار في شرحه كثيرة، وهو كغيره من العلماء لا يذكر المصادر التي يعتمد عليها في أكثر الأحيان.

ويمكن تقسيم مصادر ابن الفخّار إلى:

أ. الكتب التي نصَّ هو على الأخذ منها، وهي: اختصار ابن الحاجب، والأسئلة والأجوبة لأبي عليّ الشلوبين، والأصول لابن السرّاج، والإيضاح للفارسيّ، والتذكرة للفارسيّ، وكتاب التلخيص، والدرّة الألفيّة، وشرح الإيضاح لابن أبي الربيع، والصِحاح للجوهريّ، والكتاب،

[1] شرح جمل الزجّاجي 803/3.

[2] أي الفرزدق.

[3] شرح جمل الزجّاجي 810/3.

والمقرّب لابن عصفور، والموجز لابن السّراج.

ب. العلماء الذين أورد آراءهم، وهم: ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن الضائع.

وقد اعتمد على هؤلاء الثلاثة كثيراً، خاصّة أن الثلاثة من شُرّاح الجُمل.

وأبو عليّ الفارسيّ، والسيرافيّ، وابن جنّي، وابن السيْد البطليوسيّ، وأبو القاسم السهيلي، وابن خروف، والزمخشريّ، وأبو عليّ الشلوبين.

خامساً: عرض ابن الفخّار للمسائل في شرحه:

بدأ ابن الفخّار شرحه من غير مقدّمة يوضّح فيها المنهج الذي يسير عليه، فبدأه بالبسملة والصلاة على النبيّ ﷺ، ثمّ شرح البسملة واسترسل في شرحها، وعقد فصلاً للحديث عن اشتقاق كلمة (اسم)، ثم تحدّث عن أقسام الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

أمّا عرضه لمادّة كتاب الجُمل، فقد كان يورد جزءاً من نصّ الجمل، ثمّ يقوم بشرح ما يتعلّق به، وأحياناً يقدّم لبعض الأبواب بمقدّمة يبدؤها بتعريف الموضوع المراد شرحه، ثمّ ينتقل إلى شرح كلام الزجّاجيّ.

واللافت للنظر في هذا الشرح أنَّ ابن الفخّار يعرض المسألة، ويتركها، ثمّ يعود إلى ذكرها مرّة أخرى بعبارات مختلفة مثل (إملاء آخر) أو (عبارة أخرى) أو (تتمّة) أو غير ذلك.

وكأنّه يكتب ثمّ يترك ما يكتبه ثمّ يعود إليه مرّة أخرى.

وما يلفت النظر أيضاً أنَّ ابن الفخّار لم يستشهد بالشعر كثيراً، فقد استشهد بمئة وسبعة وستّين بيتاً فقط في كلّ الشرح؛ والسبب في ذلك أنَّ الشعر في رأي ابن الفخّار باب ضرورة، حيث صرّح بذلك قائلاً:

«إنَّ الإشباع لا يكون إلاّ في الشعر المبنيّ على الضرائر».[1]

[1] شرح جُمل الزجّاجي 58/1.

ويُضاف إلى ذلك عدم عناية ابن الفخّار بمسألة الحدود، لأنّه لا يرى أنَّ الحدَّ يعطي معنى دقيقاً للمحدود، يقول: « فمن رام اقتناص الأسماء على الإطلاق بشبكة الحدّ فقد رام مُحالاً، إذ لا يُتصوَّر اشتمال حدّ واحد على حقيقة ومجاز، فلا يلزم إذن في حدود النحاة أن تكون كحدود المناطقة، وإنّما غرضهم إفهام المقصود بما أمكن من العبارات، فما كان أقرب إلى المقصود كان الأخذ به أولى».[1]

لم يستكمل ابن الفخّار شرح كتاب الجمل، فقد وقف في شرحه عند نهاية باب النسب أي إنَّ هناك اثنين وستّين باباً لم يذكرها ابن الفخّار.

سادساً: ملامح شخصية ابن الفخّار في شرحه:

تبدّت هذه الملامح من خلال ما يأتي:

1. اتّخاذ ابن الفخّار موقفين من الزجّاجيّ: **الأوّل: الدفاع عنه**، من ذلك: قال أبو القاسم: " وتقول في أسماء السور: هذه هود، وهذه يونس، تريد: سورة يونس وسورة هود، فتصرفُ هوداً، فإن جعلتَ هوداً اسم سورة لم تصرفه؛ لأنّك سمّيت مؤنّثاً بمذكّر".[2]

يقول ابن السيد: "لا ينصرف على كلّ حال ؛ لأنه كان عَلَماً للسورة ففيه التعريف والتأنيث والعجمة، وإن كان على حذف مضاف إليه ففيه التعريف والعجمة".[3]

وقد ردَّ ابن الفخّار رأي ابن السِيْد، فقال: "وهذا لا يلزم؛ لأنّه يمكن أن يكون أبو القاسم إنّما ذكره لسبب اختلاف (هود) في الوجهين، ولا يُتصور ذلك الاختلاف في (يونس)، ولم يتعرّض لبيانه؛ لظهور الأمر فيه، والله أعلم ".[4]

---

[1] شرح جُمل الزجّاجيّ 21/1.

[2] الجُمل 227.

[3] إصلاح الخلل الواقع في الجُمل 290، تجدر الإشارة إلى أنّ كتاب (إصلاح الخلل) من الشروح الي أُلّفت لإقالة عثرات الجُمل وتصحيح عباراته.

[4] شرح الجُمل 241/1 .

الثاني: الاعتراض عليه، من ذلك: («عن» الجارّة، و«عن» المبدلة همزتها عيناً في بعض اللغات).

ذكر ابن الفخّار أنَّ أبا القاسم لم يحرّر اللفظ، ولم يثقّف الكلام عن عروض الاشتراك اللفظيّ بين «عن» الخافضة و«عن» المبدلة عينها من همزة «أن» المخفّفة في بعض اللغات.

قال: «لأنَّ هذه (أي الجارّة) مسبوقة بأصل آخر، وذلك أنّك تقول: أعجبني أنَّ زيداً قائم، ثمّ تُخفَّف «أنَّ» فتقول: أعجبني أنّ زيداً قائم بإبقاء عملها لفظاً إن شئت، ثمّ تبدل من الهمزة عيناً، فتقول: أعجبني عنَّ زيداً قائم، وإن شئت أعجبني عنَّ زيد قائم بإهمالها لفظاً دون معنى»[1].

2. تغليبه مذهب سيبويه في أكثر المسائل التي يوردها، من ذلك: (تصغير مُجلبب)، يقول: "هذا الاسم وقع فيه الخلاف بين سيبويه والمُبرّد، فذهب سيبويه إلى أنّه يُصَغّر على (مُجَيلب) بحذف ياء الإلحاق دون حذف الميم؛ لأنّ الميم تفضل ياء الإلحاق بالمعنى، إذ تدلّ على أنّه اسم فاعل، وتفضلها بالتقدّم أيضاً.

3. والمبرّد يُصغّره على (جُليبيب)، فيحذف الميم؛ لأنّ (مُجلبب) ملحق بـ (مُدحرج)، و(مُدحرج) إذا صُغّر مُثّل فيه (دُحيرج) فقط؛ لأنّه به زيادة واحدة، وما كان فيه زيادة واحدة تُحذف دون خلاف، فالملحق يحذف منه ما يُحذف من الملحق به".

وقد غلّب ابن الفخّار مذهب سيبويه فقال: "ومذهب سيبويه أولى".

4. ميله إلى التعليل في معظم المسائل النحويّة، من ذلك: قوله في وجه عمل أمثلة المبالغة، فقد ذكر أنّ أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، واسم الفاعل إنّما عمل لجريانه في اللفظ على فعله، وهي لم تجرِ على أفعالها، فجعلوا زيادة المعنى الذي فيها قائماً مقام ما فاتها من الجريان؛ لأنّ اعتبار المعنى أقوى من اعتبار الجريان.[2]

---

[1] شرح جُمل الزجّاجيّ 1024/3.

[2] شرح الجُمل 469/1.